

في الموشح في انكرها مذكورة في موجود في نسخة
 ثم جسد من انكرها من انكرها من انكرها من انكرها
 ذمها في قوله ليس الفضة من هذا لخصم من الترتيب
 اذا ساءت هذه في انكرها من انكرها من انكرها
 مذكورة في انكرها من انكرها من انكرها من انكرها
 المصدوم لغة وقصر على الموجود اصطلاح وقوله
 في حيوانه ان في نظيره شجر مثله وقوله في انسان
 اء وروس وجمادى اخرى وقوله في رجل ابي
 وامرأة وقوله في عالم ابي وجاهل وضاد الي
 انوه هو ان على ان المراد بالعام احادته ان كان
 بمعنى مطاوع فان ينسب اليه الا ان يشتمل الملك
 والمولى تمامه فلا يكون في غير رجل **بم** يعني النظر
 فيما اذا كانت بينهما كونه وجه من وجهي كاسنان
 وايضه والظاهر انها في مرتبة واحدة لان عموم
 كل سقطا تخصصه ويجوز ان يكون في المبحث لو كانت
 فيه في الترتيب **واما المعارف** فالشهر اذا اعتمها
 بعد اسم اجل لانه الصيرور العلم في لسانه ثم
 الموصول في الجلي واما المضاف لواحد فهو في رتبة
 ما اصبحت اليه قالوا المضاف في الي الصيرور فانه
 في مرتبة العلم لا الصيرور لان يسم صفة للعلم في مرتبة
 بزوجه صاحبك والصحة لان تكون العرف من الموصوف

بل

بل مساومة ووجه اننا انوقفنا في هذه القصة
 او حيث كانت الصفة لتعيين الموصوف في كل شئ
 ان تكون اعرف منه في الشروط في الصفة الواحدة في
 الترتيب ويقال في الرجل الذي يظلم غيره والظلم
 فيه ان الموصوف يمتنع على المضاف في رتبة
 المضاف اليه من غير كيف ويعلم في يوصوفه باي
 غلظته وايضا ما سبق في ترتيبه المضاف لا يقبل
 لا وضعا ولا استعمالا ولا في ان الصيرور والموصول
 والمؤشاة سواء من صيغة عند مجملها وكل في فرد
 وعند السعد الكلي بشرط الاستعمال للترتيب
 مستوية وضعا واستعمالا لا في معنى كون احدهما
 اعرف **بم** في ما يسلم في صفة المظهر لانه
 لا يتكلم غير معناه بوجه من الوجوه فعمل هذا
 الترتيب استنادا لتقديم المشاحة في المصطلح
 بل نقول اصل المعرفة والترك لا يفرقه عن استناد
 لذلك والمفاد مع الحكم على بان اخاذ يد معرفة
 وضاد في يوصوفه فليد اهل **قوله** وعلامة التكرار
 ان تقبل رجا كانه عدل في قول غيره ما قبل ال
 مؤثرة فيه الترتيب او وقع موقع ما قبله لان هذا
 لا يوصوفه الا يقبل الاسما المتق عليه في الموصوف
 الطاهر انما لا تعرفه يالك كما لا تعرفه بالوصف

بيان

ما يقبلها

شما